

تقرير بشأن تمكين المرأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

أعدت هذا التقرير السيدة/ ماري فريهيل (بلدية دبلن/أيرلندا)، وتم إقراره خلال الجلسة العامة التاسعة للجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية التي انعقدت في الجيزة في 21 فبراير 2018 في محافظة الجيزة بمصر.

السياق

تعتبر قضية تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين قضية أساسية لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان للجميع. ويتطلب بناء مجتمع مستقر ومزدهر وشامل تمتع المرأة بكامل حقوقها الأساسية ومشاركتها المتوازنة في مراكز القيادة وصناعة القرارات.

وتشترك بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في التزامها القوي بالمساواة بين الجنسين ضمن أطر عملها التشريعية والدستورية والدولية، ومعظمها قام بترسيخ حقوق المرأة في القانون. إلا أن المرأة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط ما تزال تتعرض لعوائق اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية كثيرة في طريق مشاركتها المتساوية.

وعلى الرغم من تحقيق وتوثيق تقدم كبير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط فيما يخص التعليم والصحة والمشاركة في القوى العاملة والدخل، فإن هذا التقدم غير متساوي ولا يزال هناك جوانب من عدم المساواة بين الجنسين عبر نطاق واسع من القضايا في جميع البلدان. ولا تزال المرأة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (SEMC) غائبة بقدر كبير عن عملية صنع القرارات، وقليلة جدًا الوظائف الرسمية، فضلاً كونهما ضحية العنف في كثير من الأحيان.

أطر العمل السياسية

لقد وقعت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط على أطر العمل الدولية المتنوعة الخاصة بحقوق المرأة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) وبروتوكولها الاختياري، وإعلان ومنهاج عمل بكين.

وتقع قضية حقوق المرأة والفتاة في محور أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي أعلنتها الأمم المتحدة وتم تبنيها في نيويورك عام 2015. فالهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة يلزم الحكومات بإنهاء جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان والقضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص.

ولقد وقعت كل البلدان الثماني والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي (اتفاقية إسطنبول). إلا أن 14 دولة فقط من الدول الأعضاء صدقت على الاتفاقية حتى تاريخه. وقد وقعت وصادقت ألبانيا والبوسنة على الاتفاقية، بينما لم يفعل ذلك من بلدان جنوب البحر المتوسط سوى تركيا.

وتقع قضية المساواة بين الرجل والمرأة في جوهر القيم المؤسسة للاتحاد الأوروبي. وتعد المساواة بين الجنسين من المبادئ الجوهرية المدمجة في كافة سياسات الاتحاد الأوروبي وبرامجه التمويلية. وتوجد أبعاد قوية لقضية المساواة بين الجنسين في كل من سياسة الجوار الأوروبية وبرامج الاتحاد الأوروبي للمساعدات الإنمائية عبر البحار. ويؤكد توافق الآراء الأوروبي الجديد بشأن التنمية والذي تم تبنيه في مايو/أيار 2017 على دور الاتحاد الأوروبي كقيادة عالمية في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال العلاقات الخارجية. ويقدم برنامج عمل الاتحاد الأوروبي للمنظور الجنساني (GAP II) 2016-2020 إطار عمل شامل للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية من أجل تشجيع وقياس ومراقبة المساواة بين الجنسين في البلدان الأخرى.

لقد كانت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إحدى الأولويات السياسية للشراكة الأوروبية ومتوسطة والاتحاد من أجل المتوسط منذ قمة برشلونة التي عُقدت في 2005. وفي المؤتمر الوزاري الرابع حول "تعزيز دور المرأة في المجتمع"، والذي عقد في القاهرة في نوفمبر 2017، أقرّ التقرير المرحلي لسنة 2016² بأنه وبرغم التقدم الكبير الحاصل في بعض

¹ <http://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/10/26-fac-conclusions-gender-development/>

² http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/11/UfM_progress_report2016.pdf

المجالات خاصة فيما يتعلق بالحصول على التعليم، إلا أنه يظل هناك قدر كبير من التباين بين التشريعات والسياسات من جهة، وبين التشريعات والتطبيق من جهة أخرى. وكان الإعلان الوزاري الرابع³ الذي جرى تبنيه في هذا المؤتمر قد ركز على أربعة مجالات ذات أولوية، ألا وهي: زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة واتخاذ القرار؛ وتحسين المشاركة الاقتصادية للمرأة؛ ومكافحة كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية. وسواصل الاتحاد من أجل المتوسط متابعة التقدم الحاصل في هذه المجالات.

وفي يونيو/حزيران 2013، تبنت الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية ورقة موقف بشأن دور المرأة في التعاون الأورومتوسطي مشددة على أهمية قيادة المرأة في صناعة القرار السياسي على المستوى المحلي والوطني⁴.

نطاق هذا التقرير

يستكشف هذا التقرير حالة المرأة في المنطقة فيما يخص التعليم، والمشاركة الاقتصادية/التوظيف، والقيادة، والعنف القائم على نوع الجنس، والأعراف الاجتماعية والتميز. وتدرج الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية أنه ليس من الممكن ضمن ثانياً تقرير قصير معالجة كل التحديات التي تواجه المرأة في المنطقة الأورومتوسطية. ومن ثم، يقع التركيز تحديداً على الكيفية التي يمكن من خلالها للحكومات الإقليمية والمحلية أداء دور في تمكين المرأة ومواجهة الأعراف الاجتماعية التي تعوق تقدم المرأة في المجتمع والكيفية التي يمكن من خلالها للاتحاد الأوروبي/الاتحاد من أجل المتوسط دعم وتسهيل هذه العملية.

التعليم

تعد إمكانية الاستفادة والوصول إلى التعليم والتدريب ضرورية للغاية من أجل تمكين النساء والفتيات، وكذلك من أجل التمتع الكامل بجميع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الأخرى ومنع العنف ضد النساء والفتيات. كما تنسجم إجراءات توفير التعليم المستمر بأنها أساسية لتزويد المرأة بالمهارات التي تمكنها من الالتحاق بالوظائف أو العودة إليها أو تحسين وظائفها أو دخلها أو ظروف عملها. وتقترب الفجوة التعليمية بين المرأة والرجل في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط من سدها. ومع ذلك، لا يزال هناك عدم مساواة في وصول ومشاركة المرأة في برامج التعليم وخاصة في المناطق الريفية.

إن الحكومات الإقليمية والمحلية أمامها دور مركزي لتؤديه في كل من التعليم الرسمي وغير الرسمي على المستوى المحلي. ولدى الحكومات الإقليمية والمحلية الاستعداد الجيد والقدرة على تحديد المعوقات أمام الالتحاق بالمدارس وسبل معالجتها، كما أن سلطات التعليم المحلي تقع ضمن سلطتها في كثير من الأحيان يجب أن يكون هناك حملات محلية منسقة تستهدف الوالدين وأولياء الأمور لضمان إكمال بناتهم لتعليم المستوى الثاني والانتقال إلى تعليم المستوى الثالث. ويجب أن تضمن المدارس أن الفتيات لديهن نطاق واسع من المواد التي يمكن الاختيار م بينها عند دخولهن المرحلة الأولى في المدرسة الثانوية وينبغي تشجيعهن على أخذ مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات⁵. وينبغي توفير خدمة استشارات توجيهية ذات موارد جيدة للفتيات، وينبغي أن تعمل على توجيه الفتيات نحو مواد العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والدورات الدراسية الجامعية والاختيارات الوظيفية غير التقليدية.

كما ينبغي أن تدمج الحكومات المحلية برامج التدريب المهني للمرأة في إستراتيجيات التنمية الاقتصادية بحيث يكون التدريب متعلقاً ومرتباً بفرص سوق العمل. ويجب توفير برامج تعليم تعويضي/يقدم فرصة ثانية للشابات اللاتي فاتهن التعليم الرسمي في المدارس في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. ويمكن أن تقدم المشروعات الممولة من الاتحاد الأوروبي مساعدة قيمة في هذا الصدد.

³ <http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/11/womenfinaldeclaration.pdf>

⁴ <http://cor.europa.eu/en/activities/arlem/Documents/women-euromed-en.pdf>

ويمكن أن تقوم الحكومات المحلية بتدخلات هامة في التعليم غير الرسمي من خلال عمل المكتبات ومتاحف العلوم والفنون المتوفرة لديها، ومن خلال دعم أندية الشباب وأندية المساعدة في أداء الواجبات المنزلية ومن خلال توفير تسهيلات ومرافق التعليم المجتمعي. ويجب التوسع في استكشاف الإمكانيات التي يمكن أن يتيحها العالم الرقمي في هذا المجال والاستفادة منها من أجل تسهيل الوصول للمحتوى أمام أكبر عدد ممكن من النساء والفتيات.

المشاركة الاقتصادية والتوظيف

تدرك الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المعوقات الكثيرة التي تقف أمام المشاركة الكاملة للمرأة في قوة العمل، وخاصة نقص خدمات رعاية الأطفال/كبار السن التي تكون ميسرة ومناسبة في التكلفة. وعمل المرأة بدون أجر يحد من قدرتها على المشاركة في أنشطة مدرة للدخل لأنها تقضي ضعف الوقت الذي يقضيه الرجل في أعمال منزلية بدون أجر⁶. وقد أدى تنميط الأدوار القائم على نوع الجنس إلى إضفاء قيمة أقل على الوظائف التي تسود فيها الإناث كما أن المرأة تميل أكثر إلى العمل على أساس دوام جزئي وفي الاقتصاد غير الرسمي. ولذلك فإن المرأة عرضة أكثر لمخاطر العمل غير المستقر والفقر.

ويحظر القانون في معظم بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط التمييز على أساس نوع الجنس. وتحتاج المرأة في الأردن إلى إذن زوجها لقبول وظيفة وفي تونس تُمنع النساء من العمل بالليل، رغم أن هذا القرار يُعتقد بأنه يستند لدواعي أمنية. وفي الحقيقة فإن غياب نظام نقل موثوق وآمن ومناسب التكلفة يمثل عائقاً كبيراً أمام مشاركة المرأة في قوة العمل عبر بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وتقول منظمة العمل الدولية أن المرأة على مستوى العالم تمثل 24% تقريباً من كل أصحاب الأعمال في جميع المناطق باستثناء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تمثل 6% تقريباً. علاوة على ذلك، تمثل المرأة على مستوى العالم نسبة 31 إلى 38% من أصحاب المهن الحرة باستثناء بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث تشكل 13% فقط⁷. وتواجه النساء رائدات المشاريع في جنوب البحر الأبيض المتوسط تحديات أكبر بكثير من نظيراتها الأوروبية. ويعد نوع الجنس عاملاً محورياً يؤثر في حصول المرأة على الائتمان والموارد المالية الأخرى مثل الأصول، ورأس المال، والموارد الإنتاجية والائتمان في جميع بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط باستثناء إسرائيل. علاوة على ذلك، هناك مزيج من العوائق القانونية والاجتماعية والثقافية أمام تملك المرأة للأرض يمكن أن يحد بشدة من المشاركة الاقتصادية للمرأة.

والحكومات المحلية لديها الاستعداد الجيد والقدرة على تحديد ومعالجة العوائق أمام الوصول المتساوي للمرأة إلى تملك الأراضي والحصول على التمويل. ويمكن التغلب على معوقات توجيه المنح الوطنية أو منح الاتحاد الأوروبي إلى التعاونيات المحلية عندما يكون التمويل استئمانياً ويمكن توجيهه إلى أغراض الأعمال فقط. ويجب التوسع في استغلال القروض متناهية الصغر كأداة مهمة لتمكين المرأة في مجال الأعمال.

ويمكن للحكومات المحلية إجراء تدخلات هامة لزيادة مشاركة المرأة في الوظائف المحلية مثل: تقديم خدمة لرعاية الأطفال تكون محلية وذات تكلفة مناسبة؛ تقديم تدريب ودعم مشاريعي للمرأة ويتضمن ذلك برامج إرشاد؛ تسهيل شبكات تنظيم المرأة للمشاريع؛ وضمان النقل الآمن من وإلى مكان العمل بدعم من أصحاب الأعمال. ويجب بحث التعاون مع الأعمال والشركات المحلية عبر عدة وسائل منها مثلاً رعاية برامج الإرشاد واستضافة فعاليات اللقاء والتواصل، وتوفير فرص التعليم والتدريب الخ.

فالإقتصاد الثقافي، كالأدب والفنون والموسيقى والمعمار والوسائل السمعية المرئية/السينما والأزياء، تركز على التراث الثقافي والفكري. ويمكن لدور المرأة في المجال الثقافي أن يكون في غاية الإيجابية خاصة على المستوى المحلي. وتواصل التقنيات والممارسات الابتكارية الجديدة مثل التحويل الرقمي والوسائط الاجتماعية فتح فرص جديدة للمبدعين في هذا المجال.

6 الحوار الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط بشأن تمكين المرأة، تقرير التقدم، فبراير/شباط 2017

7 تقرير منظمة العمل الدولية المرأة في الأعمال والإدارة: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_334882.pdf

وبوسع النساء وخاصة اللاجئات من دول جنوب وشرق المتوسط أن يقمن بدور رائد في تنمية الاقتصاد الثقافي وذلك بمساعدة وتنسيق السلطات الإقليمية والمحلية.

المرأة في الأدوار القيادية

تعد المشاركة المتوازنة للرجل والمرأة في هياكل اتخاذ القرار أحد الشروط اللازمة للمجتمع الديمقراطي. ويعتبر ضعف تمثيل المرأة في المناصب السياسية التي يتم شغلها بالانتخاب أو التعيين جانب من جوانب القصور الديمقراطي الذي يقوض شرعية عملية صنع القرارات.

وهناك علامات مشجعة في كثير من بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط على تزايد مشاركة المرأة في الهياكل الوطنية والمحلية. ويقوم الآن عدد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط بتطبيق نظام الحصص المخصصة للمرأة وخاصة في الحكم المحلي.

ورغم زيادة نسبة المرأة في البرلمانات الوطنية، لا تزال هناك عوائق كبيرة أمام مشاركة المرأة في القيادة العامة لأن الأعراف الاجتماعية والثقافية في المجتمعات الأبوية التقليدية تتضافر لتمنع المرأة من ممارسة حقوقها في الانخراط في الأنشطة السياسية.

كما أن هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في المجالات الأخرى للحياة العامة لأن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب كبيرة ومؤثرة في المجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي، والقضاء والحكم المحلي لا يزال قليلاً. وبالتالي فإن تأثير المرأة كقوة دافعة للتغيير الاجتماعي لم يتم تطويره بالكامل بعد ولا يزال من الصعب قياس تأثير دخول عدد متزايد من النساء في معترك السياسة.

إن هياكل الحكم المحلي، بداية من مجلس إدارة التعليم إلى مجلس المدينة وحتى المجلس الإقليمي والعمدة المنتخب تقدم أرضية تدريب خصبة للقيادات النسائية⁸. وتمتلك الحكومات الإقليمية والمحلية القدرة والاستعداد الجيد الذي يمكنها من إطلاق حملات توعية لتعزيز قيمة وأهمية المشاركة المتساوية للرجل والمرأة في الهياكل الديمقراطية لاتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، فإن للسلطات الدينية في بلدان كثيرة تأثير كبير وقدرة على القيام بدور أساسي في تعزيز وتنمية اصطلاح المرأة بأدوار قيادية في المجتمع. كما أن الحوار المفتوح مع السلطات الدينية على المستويين الإقليمي والمحلي يمكن أن يسهم بدرجة هائلة في زيادة مشاركة المرأة في الأدوار القيادية في الهياكل الديمقراطية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية.

وسوف تحسن شبكات القيادة وبرامج التدريب على المستوى المحلي من مشاركة المرأة في هياكل صنع القرار. كما ينبغي وضع قنوات للتمويل تستهدف تحديدًا زيادة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار المحلية. وينبغي تطوير حزم تعليم وتوعية للمدارس/الأندية الشبابية تسلط الضوء على دور المرأة في السياسة. ويجب توجيه هذه البرامج بالتساوي نحو تعريف وتنقيف الرجال حول أهمية تحقيق التوازن في توزيع الأدوار بين الجنسين في السياسات واتخاذ القرار.

ينبغي أن تضمن سياسات التوظيف الخاصة بالحكومة المحلية إمكانية الوصول والاستفادة المتساوية من الدعاية للمرأة وأن تضمن شغل المرأة لأدوار في الإدارة العليا وصنع القرارات.

ويعد اليوم العالمي للمرأة (IWD) الذي يحل في الثامن من مارس/أذار كل عام يومًا عالميًا للاحتفاء بالمرأة وإنجازاتها – في الماضي والحاضر. ويمكن أن يقدم إنشاء شبكات ليوم المرأة العالمي فرصة فريدة لتطوير مجموعة من أنشطة التوعية بالأدوار القيادية للمرأة لكل من النساء والرجال.

8 ورقة موقف الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية، دور المرأة في التعاون الأورومتوسطي، يونيو/حزيران 2013.

العنف القائم على نوع الجنس

يعتبر العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان شيوعاً على مستوى العالم وأحد أكثر أشكال عدم المساواة القائمة على نوع الجنس انتشاراً.

وعلى الرغم من نقص معلومات إحصائية موثوقة عن نسبة انتشار العنف ضد المرأة، تشير التقارير الصادرة من منظمات مرموقة مثل منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)⁹ إلى أن العنف ضد المرأة – بما في ذلك العنف الجنسي والعائلي – منتشر في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط حيث يتمتع الأزواج بحقوق على زوجاتهم ولا يمكن اتهامهم بالاغتصاب في إطار الزواج وقد يكون مقبولاً من الزوج أن يضرب زوجته "ضرباً خفيفاً" إذا كانت "عاصية".

وحتى الآن لم يوقع أي بلد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط على اتفاقية إسطنبول سوى تركيا، رغم وجود بعض المبادرات من جانب الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط لنشر التوعية بالاتفاقية من أجل تشجيعهم على التوقيع والتصديق عليها.

وقد أدى الاضطراب السياسي والصراع والهجرة إلى زيادة في معدل حدوث العنف ضد المرأة، وكثير منه لم يتم توثيقه بالكامل.

وهناك تقارير عن تزايد استخدام الاغتصاب كسلاح من أسلحة الحرب في مناطق النزاعات والنساء اللاتي نزلن أو يعشن في معسكرات كبيرة للاجئين أو في الشوارع هم عرضة بشكل خاص لخطر الاستغلال والانتهاكات. وتكشف منظمة هيومن رايتس ووتش عن أنه في أغلب الحالات لن تبلغ النساء النازحات عن حوادث العنف المرتكبة ضدهن بسبب الأعراف الثقافية، أو الخوف من وصمة العار أو الانتقام أو بسبب عدم الثقة الكبيرة بالسلطات.

ولقد تم في كثير من البلدان حظر الممارسة الخاصة بإبرام عقود الزواج للحفاظ على الشرف حيث يتم إجبار المرأة أو الفتاة على الزواج ممن اغتصبها وهذه الممارسة أخذت في التلاشي. ومع ذلك هناك أبناء عن أن زواج الأطفال يزداد في المناطق الريفية من مصر والأردن ولبنان ولا يزال منتشرًا في موريتانيا والمغرب وفلسطين.

وتم حاليًا حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث¹⁰ في جميع البلدان وهذه الممارسة أخذت أيضًا في التلاشي. ومع ذلك، ما يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يجري في مصر وموريتانيا ودرجة أقل في لبنان وتركيا وغزة. ولقد أحرز عدد من البرامج الممولة من الاتحاد الأوروبي تقدمًا ملحوظًا في الحملة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ومرة أخرى، لدى الزعماء الدينيين دور هام يؤديه في تسليط الضوء على كون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ليس من الدين.

وتشغل الحكومات المحلية والإقليمية موقع الصدارة في تحديد ومعالجة العنف والممارسات الضارة ضد المرأة تؤدي البنية الأساسية والموارد الفقيرة إلى خدمات سيئة وحماية غير كافية بالمرة للنساء الضعيفات المعرضات للخطر. والحكومات المحلية أمامها دور لتؤديه في تقديم خدمات الدعم إلى النساء اللاتي يتأثرن بالعنف ويجب توفير موارد كافية لذلك. وينبغي أن يكون إنشاء وصيانة أماكن عامة آمنة وأنظمة نقل عام آمنة عنصرًا محوريًا في كافة أعمال التخطيط الحضري، بما في ذلك في معسكرات اللاجئين. وينبغي لموظفي الخط الأمامي في الحكومات المحلية، والتعليم، والشرطة، والرعاية الصحية أن يحصلوا على تدريب مناسب على كيفية التعرف على مشكلات العنف العائلي والتعامل معها. ويجب أن تتولى الحكومات

9 صندوق الأمم المتحدة للسكان.

10 تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، المشار إليه في هدف التنمية المستدامة 5.3 في الأمم المتحدة.

المحلية المسؤولة عن توفير منازل محمية أو آمنة للنساء والأطفال ضحايا العنف العائلي. كما يمكنها أيضًا المساعدة في تحسين العودة إلى سوق العمل من خلال البرامج التدريبية¹¹.

لدى الحكومات الإقليمية والمحلية القدرة والاستعداد الجيد لإطلاق حملات توعية عامة باللغات المحلية لنشر الوعي بالقضايا المتعلقة بالعنف العائلي والأشكال الأخرى من العنف القائم على نوع الجنس. كما أن البرامج التثقيفية على المستوى المحلي مهمة أيضًا لنقد ومواجهة التفسيرات الاجتماعية للذكورة/الأنثوية، لأن هناك مفاهيم معينة للذكورة تعرض الأولاد والرجال لمخاطر أن يصبحوا مرتكبين للعنف ضد المرأة.

التمهيط القائم على نوع الجنس والأعراف الاجتماعية

على الرغم من الإقرار بالحاجة إلى إطار عمل تشريعي قوي لتحقيق المساواة، فإن التشريع ما هو إلا جانب واحد فقط من جوانب تحقيق المساواة بين الجنسين. في كثير من البلدان، تستمر الأعراف الثقافية السائدة، والأدوار الجنسانية التقليدية والممارسات التمييزية، وبالتالي فإنها ترسخ عدم المساواة بين الجنسين بنيويًا ومؤسسيًا.

تستمر الأدوار والأنماط الجنسانية التقليدية في ممارسة تأثير قوي على توزيع الأدوار بين الرجال والنساء في المنزل وفي مكان العمل وفي المجتمع عمومًا. وكما لاحظنا سابقًا، يؤثر تمهيط الأدوار الأنثوية بقدر كبير على القرارات فيما يتعلق بالتعليم، والتدريب والتوظيف ويمكن أن يؤثر في اختيارات المرأة طوال حياتها.

علاوة على ذلك، تقوم وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة بتشكيل وتدعيم الأنماط الجنسانية. وينبغي أن تأخذ صناعة الإعلام والإعلان إجراءات لضمان احترام كرامة المرأة وأن تصويرها يخلو من الأنماط/التمييز.

ويعد التعليم أساسيًا في نقد الأنماط التقليدية للذكور والإناث. وينبغي أن يتم في كل بلد تدشين برنامج للتثقيف العام وحملات إعلامية تجذب كل من النساء والرجال وتشركهم في مناهضة الأعراف الاجتماعية والأنماط الجنسانية التمييزية على مستوى العائلة والمجتمع.

توصيات

1. تدرك الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة بأن المبادرات التشريعية على المستوى الوطني، ورغم أهميتها المحورية في تحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أنها لا تؤدي بالضرورة إلى تحسينات في حال المرأة على المستوى المحلي. وتعتقد الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة أن الحكومات الوطنية الإقليمية والمحلية لديها الإمكانية لتصبح عوامل محفزة للتغيير فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
2. تدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة إلى تزويد الحكومات المحلية في المنطقة بالموارد اللازمة لتدشين برامج التثقيف/التدريب/الإرشاد والحملات الإعلامية الضرورية.
3. تعتقد الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة أن سياسات الحكومة المحلية الخاصة بالإسكان والتخطيط والنقل ينبغي مراجعتها من الناحية الجنسانية¹² من أجل توفير بيئات آمنة ومحمية للنساء.
4. تقرر الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة بأهمية شغل المرأة لمراكز صناعة القرار في الحكومات المحلية والإقليمية.
5. تقرر الجمعية الإقليمية والمحلية الأوروبية ومتوسطة بالحاجة لضمان استفادة النساء من سوق العمل والموارد الأساسية.

¹¹ كمثل على هذه المشروعات منطقة مرسية التي فازت بجائزة RegioStar من الاتحاد الأوروبي لتمكين المرأة ومشاركتها الفاعلة، وذلك على برنامجها لإعادة اندماج ضحايا العنف القائم على نوع الجنس مرة أخرى في سوق العمل http://ec.europa.eu/regional_policy/en/projects/spain/empowering-victims-of-gender-based-violence-in-murcia-spain

¹² المراجعة من الناحية الجنسانية هي الوسيلة التي يتم من خلالها ضمان أن جميع السياسات والممارسات لها تأثيرات مفيدة متساوية على الرجال والنساء.

6. تقر الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بأن نقص البيانات الشاملة والموثوقة والمحدثة بانتظام فيما يتعلق بالمساواة، والتي تكون مصنفة حسب الجنس في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، يعني أنه لا يزال من غير الممكن تكوين صورة شاملة لحالة المرأة على امتداد المنطقة الأورومتوسطية وتطالب الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط بتحسين جمع المؤشرات الجنسانية والبيانات المصنفة من أجل رصد أثر السياسات على الجنسين في كل بلد من البلدان؛ وتدعو الجمعية إلى توفير الدعم للحكومات المحلية في تجميع وتصنيف البيانات حسبما هو مناسب.
7. تحث الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية كل دولها الأعضاء على التوقيع والتصديق على اتفاقية إسطنبول بشأن منع ومكافحة العنف العائلي وتدعم مشاريع الاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط وأنشطة زيادة الوعي حول العنف القائم على نوع الجنس.
8. تشيد الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بالدور الحاسم للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية (CSOs)، فضلاً عن الزعماء الدينيين، في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تؤكد الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية على أهمية الحوار المفتوح بين الحكومات الوطنية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية بشأن وضع التشريعات وإجراءات تعزيز المساواة بين الجنسين/تمكين المرأة.
9. تقر الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية بأهمية دور أدوات تمويل الاتحاد الأوروبي، وخاصة أداة الجوار الأوروبية¹³، في نشر وتعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. تلاحظ الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية أنه رغم أن كثير من برامج التمويل قد تم دمج المنظور الجنساني فيها، فإنه لا يوجد بيانات كافية لقياس تأثيرها على المساواة بين الجنسين.
10. تدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية إلى مراجعة جميع الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبي لضمان أن السياسات الخارجية تسهم في مناهضة جميع أشكال التمييز تشدد الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية على أهمية أنظمة المراقبة الصارمة، والتقييم، وإعداد التقارير والمتابعة، وترحب بالقائمة الشاملة للمؤشرات في برنامج عمل المسائل الجنسانية 2 (GAP II) في 2016-2020. ويجب بحث آليات للتعاون بين الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية EEAS والبرلمان الأوروبي ولجنة المناطق والجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية في متابعة وتطبيق برنامج عمل المسائل الجنسانية 2.
11. تشجع الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية التعاون عبر الحدود الإقليمية والوطنية وبين البلدان، وتدعم إنشاء شبكات موضوعية عابرة للحدود الوطنية من الحكومات المحلية والإقليمية من أجل تشكيل استراتيجيات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط والإعداد لنشر النتائج.
12. تدعو الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية لإجراء مراجعة سنوية للتقدم الحاصل في تطبيق التوصيات الواردة في هذا التقرير. ويجب إجراء هذه المراجعة بصورة مشتركة بين الجمعية ولجنة السياسات الاجتماعية والتعليم والتوظيف والأبحاث والثقافة (SEDEC) التابعة للجنة المناطق.

13 أداة الجوار الأوروبية (15.4 مليار يورو للفترة 2014-2020) هي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية. تقدم أداة الجوار الأوروبية معظم تمويل الاتحاد الأوروبي إلى البلدان الستة عشرة الشريكة في سياسة الجوار الأوروبية (10 منها أعضاء في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية).